بحث بعنوان

مدخل محاسبي مقترح لمعالجة مشكلات المحاسبة الضريبية لنشاط توريق الأصول المالية في ضوء معايير المحاسبة وأحكام التشريع الضريبي المصري
دراسة ميدانية

بحث مقدم من

محمد عطيه محمد عباس نور الدين

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلي التوصل لمدخل محاسبي مقترح لمعالجة مشكلات المحاسبة الضريبية لنشاط توريق الأصول المالية ، حيث يلعب نشاط توريق الأصول المالية دور مالي واقتصادي هام في أسواق المال من خلال تمكين المؤسسات المالية المتخصصة من توفير السيولة اللازمة لها مع خفض درجة مخاطرها وزيادة ربحيتها، وتخفيض تكلفة اقتراضها كما يساهم في علاج قصور القدرة التمويلية للمؤسسات مما يؤدى إلى اتساع دائرة الأنشطة المالية والاقتصادية على مستوى الدولة .

وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم وجود نصوص في القوانين الضريبية أو معايير المحاسبة المصرية والدولية للمعالجة الضريبية لنشاط توريق الاصول المالية ، لذا يحاول الباحث التوصل لمدخل محاسبي مقترح لمعالجة المشكلات الضريبة لنشاط توريق الأصول المالية.

Abstract

The aim of this study is to achieve a proposed accounting approach to address the problems of tax accounting for securitization of financial assets, Where is the securitization activity of financial assets plays an important financial role in the financial markets by enabling specialized financial institutions to provide the necessary liquidity while reducing the degree of risk and increase profitability, And reduce the cost of borrowing and contributes to the treatment of lack of funding capacity of institutions, which leads to the expansion of the circle of financial and economic activities at the level of the state، so the problem of the study was the absence of texts in the tax laws or Egyptian and international accounting standards for the tax treatment of securitization of financial assets، and the researcher tries to reach a proposed accounting entry to address the tax problems of securitization of financial assets.

الإطار العام للبحث

أولاً: مشكلة البحث

وقد بدأت فكرة التوريق مع ظهور ازمة المديونية الخارجية في معظم الدول النامية عام ١٩٨٢ عندما اعلن Brady عن خطته التي اقترح فيها بيع جانب من الديون المستحقة على الدول النامية من خلال مؤسسه ماليه متخصصه تساهم فيها الدول الصناعية الكبرى كما كانت الولايات المتحدة الأمريكية من اول الدول التي تبنت نشاط التوريق كاده لتلبية احتياجات السوق الأمريكي من القروض العقارية في الحالات الطارئة عندما تم تأسيس شركة Freddie Mac كأول مؤسسه توريق تقوم بتجميع الرهون التي تشتريها، ثم اصدار سندات مقابلها مع ضمان هذه السندات، وذلك في ظل قانون تمويل المنازل في الحالات الطارئة الصادر في عام ١٩٧٠ .

ولقد ظهرت مشكلة المخاطر المرتبطة باستخدام التوريق وعجز القوائم المالية عن تقديم صوره واضحه لهذه المخاطر في اواخر القرن العشرين وفى بداية القرن الحادي والعشرين ومن اكبر الشركات التي تعرضت لهذه المشكلة هي شركة Enron للطاقة والتي بلغت بلايين الدولارات. وتكمن المشكلة في ان لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC لم تعد معيارا بشأن المحاسبة عن التوريق، حيث اقتصرت جهودها على تعريف التوريق والافصاح عنه وهو ما أوجد خلافا بين معدى القوائم المالية عند اعداد القوائم المالية للشركات المهتمة بعملية التوريق ومن اهم الارشادات التي يعتمد عليها معدى القوائم المالية في هذه الشركات هو FASB 140، FASB 5، ASB 4، ولم تتناول هذه الارشادات المعاملة الضريبية للتوريق. وعلى المستوى المحلي نلاحظ ان نشاط التوريق في مصر لم يحظى بالمعاملة الضريبية التي تشجع المستثمرين على الدخول في هذه المجالات المستحدثة.[١]

وتكمن مشكلة البحث إلى أنه حتى الآن لا يوجد مدخل مقترح يتم الاستعانة به للمعالجة الضريبية لنشاط التوريق كما لم توجد اية نصوص في القوانين الضريبية ملزمه للعمل بها وكذا لم تتناول معايير المحاسبة المصرية والدولية المعالجة الضريبية لنشاط توريق الاصول المالية،

ومن ثم يقوم الباحث باستعراض مشاكل المحاسبة الضريبية عن نشاط التوريق وذلك بعد دراسة ما تناولته معايير المحاسبة المصرية واحكام التشريع الضريبي المصري، ثم محاولة التوصل لمدخل مقترح لمعالجة المشكلات الضريبة لنشاط توريق الأصول المالية .

ثانيا- أهمية البحث :

في ضوء مشكلة البحث ، تتمثل أهميته في الآتي :

---

[١] د. حسن سيد عويس ،"اطار مقترح للمعاملة الضريبية للتوريق"، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى،٢٠٠٨، ص١٨٧.

في أن موضوع توريق الأصول المالية من الموضوعات المستحدثة في الفكر المحاسبي والتي تم تناولها في العديد من الكتابات من الناحية المحاسبية ولم يتم التعرض لها من ناحية المعالجة الضريبية. وتحقيق الدعم الضريبي لنشاط التوريق من خلال تطبيق المعالجة المقترحة والتي تشمل الحوافز الضريبية كأحد المقومات لنجاح المدخل المقترح .

ثالثا: أهداف البحث:

في ضوء مشكلة البحث التي تم استعراضها ، يتمثل الهدف الأساسي من البحث في التوصل لمدخل محاسبي مقترح لمعالجة مشكلات المحاسبة الضريبية لنشاط توريق الأصول المالية .

رابعاً: فروض البحث:

في ضوء طبيعة مشكلة البحث وأهميته وأهدافه يرتكز هذا البحث على الفروض التالية:

الفرض الأول: لا يوجد تأثير معنوي للمدخل المقترح في معالجة المشاكل الضريبية لنشاط توريق الأصول المالية.

الفرض الثاني : لا توجد فروق معنوية بين آراء عينة الدراسة حول أهمية المدخل المقترح لمعالجة المشكلات الضريبية لنشاط توريق الأصول المالية .

خامساً: حدود ومجال البحث :

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفروضه فإن الباحث لن يتناول ما يلي :

أ- عرض وتحليل المشكلات المحاسبية لنشاط التوريق .

ب- عرض وتحليل المعايير التي تناولت نشاط التوريق محاسبيا إلا بالقدر الذى يفي لاستيفاء الغرض من البحث وهو التوصل لمدخل لمعالجة المشكلات الضريبية المتعلقة بهذا النشاط.

سادساً: منهج البحث:-

سوف يعتمد الباحث في اعداد هذا البحث على المنهجين الآتيين:-

أ- المنهج الاستقرائي : من خلال استقراء العديد من الدراسات والكتب والدوريات التي تناولت المحاسبة المالية والضريبية لنشاط توريق الاصول المالية والمشكلات المحاسبية والضريبية لهذا النشاط واهم الوسائل والوسائل اللازمة لعلاج هذه المشكلات.

ب- المنهج الاستنباطي : حيث يعتمد الباحث على هذا المنهج لإثبات فروض البحث ومدى نجاح المدخل المحاسبي المقترح لعلاج مشاكل التحاسب الضريبي لهذا النشاط .

سابعاً: عرض وتحليل الدراسات السابقة في مجال البحث

أ- الدراسات السابقة باللغة العربية

١- دراسة (٢٠١٦)محمد حسين أحمد أنور البيومي [١]

[١] محمد حسين أحمد أنور محمد البيومي، " أثر اختلاف المعالجات المحاسبية لعمليات التوريق على العبء الضريبي : دراسة ميدانية" ، ***رسالة ماجستير*** ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة، ٢٠١٦، ص ص :١-١٥٤.

هدفت تلك الدراسة إلي محاولة التوصل إلي أثر تعدد وإختلاف المعالجات المحاسبية لعمليات التوريق على العبء الضريبي لدى المحول وذلك من خلال دراسة وتخليل مداخل الإعتراف المحاسبي لعمليات التوريق وقياس الأثر الضريبي في حالة إتباع مدخل معين دون الآخر. توصلت الدراسة إلي العديد من التوصيات من بينها :-

- **ضرورة اهتمام المنظمات المهنية والعلمية في مصر بعمليات التوريق نظراً لما قد تحققه هذه العمليات من مزايا عديدة لكل الأطراف المشاركة في تلك العمليات.**
- **ضرورة العمل على إصدار معيار محاسبي مصري للمحاسبة عن عمليات التوريق على أن يتضمن متطلبات الإعتراف والقياس والإفصاح عن عمليات التوريق.**

٢- دراسة (٢٠١٤) بسنت أحمد نورالدين [١]

تناولت تلك الدراسة المخاطر الإئتمانية المصرفية الناتجة عن نشاط التوريق بإعتباره نشاط تمويلي إستثماري يقوم بتحويل الديون المجمعة إلي أصول متداولة خارج الميزانية العمومية كما قامت بدراسة المعايير الدولية لمقياس القيمة العادلة وأهم تطوراتها الحديثة في مواجهة المخاطر الإئتمانية الناتجة عن نشاط توريق الديون بالقطاع المصرفي.

توصلت الدراسة إلي النتائج والتوصيات التالية :-

- **وجهت إلي وكالات التصنيف الإئتماني الإتهامات في الإشتراك في الأزمة المالية العالمية لقصورها في تقدير المخاطر الإئتمانية التي يتعرض لها نشاط التوريق.**
- **ضرورة الاعتراف بأرباح وخسائر نشاط توريق الديون كنشاط داخل الميزانية العمومية على إعتبار أنه عملية بيع حقيقي.**

ب- الدراسات الأجنبية التي تناولت نشاط التوريق

١- دراسة (٢٠١٣)Parbonetti M.F[٢]

هدفت هذه الدراسة إلي دراسة دور حقوق الملكية الخاصة برئيس مجلس الإدارة في حالة تطبيق عملية التوريق من أجل تخفيض المخاطر. توصلت الدراسة إلي عدة نتائج من أهمها:-

- أن عملية التوريق من العمليات المهمة التي تدعم من ربحية البنك وسعر السهم الخاص بالمنشأة.

---

[١] بسنت على أحمد نورالدين ، " القياس المحاسبي للمخاطر الائتمانية في ظل نشاط توريق الديون بهدف التحوط لها في ظل المعيار الدولي رقم ٣٩ بالتطبيق على القطاع المصرفي" ، ***رسالة ماجستير في المحاسبة*** ، كلية التجارة ، جامعة بورسعيد، ٢٠١٤ ، ص ص : ١-١٢٣.

[٢]

- M.F. Parbonetti,(2013), "Privatized Return and Socialized Risk Incentives" , Securitization Accounting and the Financial Crises***", CITYPERC Working Paper***, Series No. 2013-08, pp.1-30,.

- أنه في حالة أن رئيس مجلس الإدارة لديه نصيب كبير من رأس المال فإن ذلك يؤدي إلي ارتباطه بالعديد من مخاطر التوريق ، وبالتالي يجب على المنشأة أن تفصح عن المخاطر خاصة بالقروض التي تم توريقها.

٢- دراسة (٢٠١١)Patricia[١]

هدفت هذه الدراسة إلي دراسة كيفية الإفصاح عن عمليات التوريق وذلك بغرض تخفيض المخاطر المرتبطة بالتوريق والتي تلحق بالبنوك والمنشآت التي تباشر نشاط التوريق. توصلت الدراسة إلي عدة نتائج من أهمها:-

- **تساعد عمليات التوريق البنوك والمؤسسات المالية على تخفيض درجة المخاطرة وزيادة السيولة اللازمة في حالة العسر المالي.**
- **كان لعمليات التوريق دور كبير في حدوث الأزمة المالية العالمية التي نتجت عن مشكلة الرهن العقاري.**

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال استقراء الباحث للدراسات السابقة خلص إلي ما يلي:-

١- اتفقت العديد من الدراسات على ضرورة العمل على إصدار معيار محاسبي يتناول تنظيم أنشطة التوريق المختلفة في بيئة الأعمال المصرية .
٢- اتفقت الدراسات على أن مشكلات الاعتراف والقياس والافصاح المحاسبي عن عمليات التوريق لم تلق الاهتمام الكافي من جانب المنظمات المهنية المصرية .
٣- توصلت إحدى الدراسات إلي أن خضوع نشاط التوريق للضريبة على المبيعات يمثل عائقاً أمام تنشيط ودفع أنشطة التوريق للانتشار ، وهو ما يتطلب اصدرا تشريع ضريبي يعفى جميع أنشطة التوريق من الخضوع لضريبة المبيعات.
٤- لم تقدم أي من هذه الدراسات معالجة مقترحة للمشكلات الضريبية لنشاط توريق الأصول المالية .
٥- بناء على ما سبق تتمثل الفجوة البحثية وجود العديد من المشكلات الضريبة لنشاط توريق الأصول المالية وعدم وجود نصوص ضريبية واضحة لنشاط توريق الأصول المالية ، كما أنه لا حتى الأن لا توجد معايير مصرية أو دولية خاصة بنشاط توريق الأصول المالية ، مما يؤدى إلى إثارة الجدل حول المعالجة الضريبية لهذا النشاط، بالإضافة إلى أنه على الرغم من اهتمام الفكر المحاسبي والضريبي بنشاط توريق الأصول المالية إلا أنه توجد ندرة في الدراسات التي تناولت المشكلات الضريبية لهذا النشاط ، لذا يرى الباحث ضرورة التوصل لمدخل محاسبي مقترح لمعالجة تلك المشكلات التي تواجه نشاط توريق الأصول المالية .

---

(١)

-Patricia Brieoc.,(2011), "Securitization Transparency and Failure Risk, ***available at: http://ssrn.com*** ", pp.1-20.

ثامناً: خطة البحث:

في ضوء مشكلة وطبيعة البحث واهدفه وفروضه فقد قام الباحث بتقسيم بحثه إلي الآتي:-

الفصل الأول بعنوان ، "الإطار النظري لنشاط توريق الأصول المالية" .

الفصل الثاني بعنوان، " المدخل المحاسبي المقترح لمعالجة مشكلات المحاسبة الضريبية لنشاط توريق الأصول المالية ".

الفصل الثالث بعنوان، ": دراسة ميدانيه لاختبار مدى ايجابية تطبيق المدخل المحاسبي المقترح

لمعالجة المشكلات الضريبية لنشاط توريق الأصول المالية ."

الفصل الأول
الإطار الفكري لنشاط توريق الأصول المالية

مقدمه :

مع انفصال الملكية عن الإدارة وزيادة حدة المنافسة بين الشركات زادت قرارات الإدارة ومن اهمها تلك القرارات ذات البعد الاستراتيجي وهى قرارات تمويل أنشطة الشركات ، وكانت الاختيارات المتاحة امام الإدارة تنحصر في التمويل عن طريق زيادة راس المال او عن طريق الاقتراض. ويعد كلا النوعين تمويلا صريحا يترتب عليه الافصاح عن الزيادة في راس المال او الزيادة في الالتزامات في قائمة المركز المالي ومحاسبيا فان لهذه القرارات في كلتا الحالتين اثار ماليه هامه تتطلب المحاسبة عنها بطريقه سليمه.[١]

ويمكن ارجاع جذور عملية التوريق إلي سنة ١٩٨٢ مع تفجر أزمة المديونية الخارجية في منطقة العالم الثالث، وتوقف العديد من دول هذه المنطقة عن تسديد ديونها، وفى مصر فقد ظهرت البداية الاولي لفكرة التوريق في اوائل القرن الحادي والعشرين عندما صدر قانون التمويل العقاري رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ثم تلى ذلك صدور القانون رقم١٤٣ لسنة ٢٠٠٤ والخاص بنشاط التوريق ثم صدر قرار وزير الاستثمار رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٤ بإضافة باب جديد إلي اللائحة التنفيذية للقانون ذاته – الباب العاشر- نشاط التوريق.

ويهدف هذا الفصل إلي عرض وتوضيح الإطار الفكري والنظري لنشاط توريق الأصول المالية، وسيتم تناول ذلك من خلال مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول: طبيعة نشاط توريق الأصول المالية.
المبحث الثاني: نشاط توريق الأصول المالية في ضوء معايير المحاسبة وأحكام التشريع الضريبي.

---

[١] ياسر محمد احمد عبد الله ،"متطلبات القياس والافصاح المحاسبي عن عمليات توريق الاصول المالية مع دراسة تطبيقيه في بيئة الممارسة المحاسبية المصرية"، ***رسالة ماجستير في المحاسبة***، كلية التجارة، فرع دمنهور، جامعة الاسكندريه،٢٠٠٨،ص١.

المبحث الأول

طبيعة نشاط توريق الأصول المالية

أولاً: مفهوم وأهمية نشاط التوريق

يعد التوريق مصطلح اقتصادي ولقد وردت العديد من التعريفات لنشاط التوريق ، وفيما يلي عرض لأهم هذه التعاريف :

- **يُعرف التوريق على المستوى الدولي بأنه وسيلة تمويلية دولية تتيح بيع ديون تلك الدول لطرف أو أطراف أخرى وتحويلها إلى أسهم داخلية مقومة بعملة الدولة المتعثرة أو تحويل الدين الخارجي المقوم بعملة أجنبية إلى دين داخلي مقوم بعملة الديون المتعثرة مثال ذلك عند توقف المكسيك عن دفع التزاماتها .**

ومن خلال استعراض مفهوم وأطراف عملية التوريق يمكن توضيح أهمية نشاط التوريق وذلك بين أطرافه المختلفة وذلك على النحو التالي :-

١- أهمية التوريق بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية: [١]

- **تسييل القروض والتسهيلات الائتمانية والديون للحصول على موارد ماليه تمكنها من سداد الالتزامات فورا وتمويل عملائها بقروض جديده بدون الحاجه إلي تجميد جزء من اموالها لفتره زمنيه طويله، مما يؤدى إلي زيادة معدل دوران تلك القروض وربحية البنوك في ان واحد.**

٢- أهمية التوريق بالنسبة للمستثمرين:

- **الحصول على استثمار يجمع بين هامش الامان والسيولة معا.**
- **يسمح للمستثمرين اختيار نوع الأصل الذي يرغبون الاستثمار فيه، حيث يكون اختيار السند الذي يتم الاستثمار فيه مرتبطا بنوع اصول محفظة التوريق، وبالتالي يسمح بتحديد وتفهم المخاطر المرتبطة بسندات التوريق.**
- **يوفر التوريق ضمانات للمستثمرين من خلال عدة بدائل منها استخدام محفظة القروض محل التوريق كرهن للسندات، وتحقيق الشفافية بشأن المخاطر التي تنطوي عليها السندات المورقة، وذلك بتحديد جودتها من خلال احدى مؤسسات التصنيف الائتماني.**

- **يمكن للمستثمر في ظل التوريق ان يحوز ورقه ماليه قابله للتداول أي عالية السيولة كما يمكن بيعها بأعلى سعر ممكن في أسواق الأوراق المالية.**

---

[١] هيثم محمد عبد الفتاح السيد البسيوني، "المشاكل المحاسبية لعمليات توريق الديون في ظل المعايير المحاسبية- دراسة تطبيقيه"، ***رسالة ماجستير في المحاسبة***، كلية العلوم الإدارية ببورسعيد، أكاديمية السادات للعلوم الاداريه،٢٠١٢، ص٣٤.

٣- أهمية التوريق بالنسبة للمقترض:

في ظل التوريق يصبح الراغب في الاقتراض امام بدائل تمويليه متنوعه ومنافسه، في مثل هذه السوق تكون الفائدة اقل والسيولة متوافره ومنتظمة.

٤- أهمية التوريق بالنسبة للاقتصاد وسوق المال:

- **تنشيط سوق الأوراق المالية وخاصة سوق السندات حيث انها اداه تمويليه طويلة الاجل وتعطى فائدة مناسبه لحائزها.**

٥- أهمية التوريق بالنسبة للدول النامية:

- **تواجه العديد من الدول النامية تحديات كبيره قد تؤثر على النمو الاقتصادي فيها، ومن أهم هذه التحديات ارتفاع تكلفة رأس المال والمديونية العاملة المتزايدة وافتقارها إلي أسواق ماليه فاعله، وأمام هذا الواقع شرعت هذه الدول في البحث عن السبل الكفيلة لمواجهة هذه التحديات ومن بينها عمليات توريق الديون. ولقد أظهرت عملية التوريق جدواها في الدول النامية في تحقيق الأمور التالية:-**
- **تأمين التمويل طويل الأجل من الأسواق المالية العالمية بتكلفه أقل.**
- **تأمين التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **تأمين مصادر تمويل جديده للدين العام بتكلفة اقل.**

ثانياً: أنواع الأوراق المالية المستخدمة في التوريق
تتعدد الأوراق المالية المستخدمة في التوريق ويمكن توضيحها على النحو التالي :

١- التوريق بإصدار سندات برهونات عقارية .
٢- التوريق من خلال إصدار أسهم ممتازة قابلة للاستدعاء.
٣- التوريق من خلال إصدار سندات قصيرة الأجل (أوراق تجارية).
٤- التوريق باستخدام الشهادات البينية التي يمكن تداولها ويطلق عليها شهادات pass through وتدر فوائد في مواعيد دورية .

المبحث الثاني

نشاط توريق الأصول المالية في ضوء معايير المحاسبة وأحكام التشريع الضريبي.

أولاً : نشاط التوريق في الفكر المحاسبي

لقد تبنت العديد من معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والمصرية محاولة وضع إطارا لنشاط التوريق ، ولكن تكمن المشكلة في أن المنظمات المهنية ومنها معايير المحاسبة الدولية لم تعد معيارا بشأن المحاسبة عن التوريق ، ومن خلال استقراء العديد من الدراسات السابقة[١] يحاول الباحث تلخيص المعايير التي تناولت جوانب من نشاط التوريق وذلك على النحو التالي :

أ- المعايير المحاسبية الدولية بشأن المحاسبة عن التوريق:-

١- المعيار المحاسبي (IASC 32)
٢- المعيار المحاسبي رقم (IASC 7)
٣- المعيار المحاسبي رقم (IASC 39): صدر هذا المعيار في مارس ١٩٩٩ تحت عنوان :الادوات المالية: الاعتراف والقياس" : هدف هذا المعيار الى ضرورة الاعتراف بالحقوق والالتزامات التعاقدية الناتجة عن الادوات المالية على انها اصول والتزامات داخل الميزانية، كما تطرق الى القياس المبدئي واللاحق للأدوات المالية وكذلك الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن الادوات ، كما تعرض في بعض فقراته الى اسس المحاسبة عن عمليات توريق الاصول المالية باعتبارها نوعا ضمن انواع الادوات المالية.

ب- المعايير المحاسبية الأمريكية بشأن المحاسبة عن التوريق:-

١- معيار المحاسبة رقم(FASB 77) [٢]: بدأت الاصدارات الأمريكية في هذا الصدد بإصدار المعيار الأمريكي رقم(٧٧) عام ١٩٨٣ ويختص هذا الاصدار بالمحاسبة عن تحويل الأرصدة المدينة مع حق الرجوع ويستهدف وضع اسس محاسبيه عن عمليات بيع ارصده المدينيين مع حق الرجوع ولم يتناول بالتحديد اسس المحاسبة عن عملية توريق الاصول

---

[١] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :
- د. سيد عبد الفتاح حسن صالح،" انعكاسات القياس الإفصاح المحاسبي لعمليات توريق الاصول المالية على سوق الأوراق المالية المصري، ***"المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،*** كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ٢٠١٠،ص ٣١.
-Marty R, and Jim J,(2002) , ***"Securitization Accounting Under FASB 125***", Deloitte& Touche, Second Edition, January , p.4.

[٢] د. سيد عبد الفتاح حسن صالح،" انعكاسات القياس الإفصاح المحاسبي لعمليات توريق الاصول المالية على سوق الأوراق المالية المصري، ***"المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،*** كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ٢٠١٠،ص ٣١.

المالية ، ولكنه كان بداية للمحاسبة عن عمليات بيع الاصول المالية مع حق الرجوع كخطوه أوليه لتوريق الاصول المالية.

٢- معيار المحاسبة رقم (FASB 105): تم اصدار هذا المعيار في مارس ١٩٩٠ بهدف الافصاح عن الادوات المالية ذات الخطر غير المعلن في القوائم المالية مع التركيز على مخاطر الائتمان .

٣- معيار المحاسبة رقم (FASB 107): تم اصدار هذا المعيار في ديسمبر ١٩٩١ بهدف الافصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية في حالة ما إذا امكن تقدير القيمة العادلة من الناحية العملية مع الافصاح عن الاسباب التي قد تؤدى الى عدم امكانية تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية.

٤- معيار المحاسبة رقم (FASB 119): تم اصدار هذا المعيار في اكتوبر ١٩٩٩ وتم اصدار هذا المعيار لتعديل المعيارين ارقام (١٠٥,١٠٧) وذلك للإفصاح عن الادوات المالية المشتقة والقيمة العادلة الادوات المالية.

٥- معيار المحاسبة رقم (FASB 125): تم اصدار هذا المعيار في عام ١٩٩٩ للمحاسبة عن تحويل الاصول المالية والتخلص من الالتزامات والذى وضع اسس المحاسبة عن عمليات توريق الاصول المالية ولكنه واجه العديد من الانتقادات نتيجة لكثره المشاكل التي لم يستطع هذا المعيار مواجهتها.

٦- معيار المحاسبة رقم (FASB 133): تم اصدار هذا المعيار في عام ١٩٩٨ وذلك بهدف الافصاح عن المحاسبة عن الادوات المالية المشتقة وانشطة التحوط.

٧- معيار المحاسبة رقم (FASB 140) [١]: تم اصدار هذا المعيار في سبتمبر ٢٠٠٠ للمحاسبة عن تحويلات وخدمة الاصول المالية واسقاط الخصوم ويهدف هذا المعيار الى وضع اسس المحاسبة عن عمليات توريق الاصول المالية والافصاح عنها.

ولقد صدر هذا المعيار كبديل للمعيار الأمريكي رقم (١٢٥) غير ان هذا المعيار قد وجه إليه العديد من الانتقادات منها عدم تحقيق الاتساق والشمول في المعالجة المحاسبية من وجهة نظر البنك البادئ بالتوريق والشركة المصدرة للتوريق.[٢]

ب: المعايير المحاسبية المصرية بشأن المحاسبة عن التوريق: [٣]

١- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) المعدل عام ٢٠١٥

٢- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) المعدل عام ٢٠١٥

٣- المعيار رقم (٤٠) المعدل عام ٢٠١٥ بعنوان "الأدوات المالية.

---

(١) هبه بشير الطوخي، "***مرجع سبق ذكره*** ، ص ٩٥.

(٢)

-Marty Rosenblatt and Jim Johnson ,"***Securitization Accounting Under FASB 125***", Deloitte& Touche, Second Edition, January 2000, p.4.

(٣) هبه بشير الطوخى، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ٧٥-٧٦.

الفصل الثاني

المدخل المحاسبي المقترح لمعالجة مشكلات المحاسبة الضريبية لنشاط توريق الأصول المالية

مقدمة

تعرضت العديد من الشركات والمؤسسات المالية المتعاملة في عمليات التوريق إلي الانهيار، حيث يرتبط نشاط التوريق بالعديد من المخاطر والتي يتمثل أهمها في التلاعب بالأرباح والخسائر المتعلقة بالعمليات ، ومخاطر قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات الناشئة عن العمليات ، بالإضافة إلى مخاطر عدم الشفافية والإفصاح السليم ، كما تعرض نشاط توريق الأصول المالية للعديد من المشكلات الضريبية ، وفى ظل عدم وجود معايير واضحة ومحددة لنشاط توريق الأصول المالية وتزايد المخاطر المصاحبة لها وتعدد المشكلات المحاسبية والضريبية ، أصبح من الضروري وجود مدخل فكرى يمَكن من خلاله التغلب على المشكلات الضريبية [١].

لذا يهدف الباحث من هذا الفصل إلي عرض وتحليل المشكلات الضريبية التي تواجه نشاط توريق الأصول المالية مع التوصل لمدخل محاسبي لمعالجة تلك المشكلات في ضوء معايير المحاسبة وأحكام التشريع الضريبي المصري ، وتوضيح الآثار المترتبة على تطبيق تلك المعالجة المقترحة للمشكلات الضريبية .

---

[١] د. مجدى مليجي عبد الحكيم ، " مدخل مقترح لمعالجة عمليات توريق الأصول المالية لتحسين جودة التقارير المالية المنشورة في ضوء أساليب المحاسبة الابتكارية : دراسة نظرية اختبارية " ، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد ١ ، يناير ٢٠١٢ ، ص٤٤٥ .

المبحث الأول

المشكلات الضريبية لنشاط توريق الأصول المالية

أولاً: المشكلات الضريبية المتعلقة بنشاط التوريق والمعاملة الضريبة المقترحة لها.

أ- المشكلات الضريبية الناتجة عن استخدام القيمة العادلة في القياس.

أدى استخدام القيمة العادلة في القياس إلي ارتباك وتخبط لدى الجهاز الضريبي في مصر، فقد صدر القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والخاص بالضرائب على الدخل في مصر والذى نص في المادة رقم ١٧ منه فقره ٢ على الأخذ بمعايير المحاسبة المصرية لأول مره ونتيجة لذلك ظهرت العديد من المشكلات الضريبية ومن اهمها[١] :

١- تحويل الأصل الثابت إلي استثمار عقاري
٢- مشكلة الاستبعادات من الاستثمار العقاري
٣- مشكلة مدى معرفة العاملين بمصلحة الضرائب بالمعايير المحاسبية
ب- مشكلة مدى خضوع الخدمات المتعلقة بنشاط التوريق للضريبة :

تتمثل هذه الخدمات في ثلاثة انواع رئيسيه هي[٢]:

١- النوع الأول: الخدمات الاستشارية التي تقدمها شركات التصنيف الائتماني:-
وهذه الخدمات لا يمكن اخضاعها للضريبة العامة على المبيعات لسببين هما:-

- **لخفض المخاطرة وتكلفة الائتمان والحد من نسبة الديون المتعثرة وتحديدا لسعر الفائدة المناسب، فإنه يتم تكليف احدى الشركات التي تقوم بعملية التصنيف الائتماني لتحقيق ذلك، ومن ثم فإن هذه الخدمات لا تخرج عن كونها دراسات جدوى أو خدمات استشارية مهنيه لا تخضع لضريبة القيمة المضافة .**
- **ان الخدمات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة تم ذكرها على سبيل الحصر وعددها سبعه عشرة نوعا من الخدمات لا تتضمن الخدمات المهنية سواء الطبية أو الهندسية أو المحاسبية أو الضريبية وما شابهها.**

٢- النوع الثاني: الخدمات التي تقدمها الجهة الرقابية المحايدة:

تقوم هذه الجهة بتقديم خدماتها الرقابية المحايدة المتعلقة بالتأكد من التزام الجهة المصدرة للسندات بكل شروط الاصدار كما وردت بنشرة الاكتتاب، ونظرا لان هذه الخدمات تمثل ايضا نوعا من لخدمات المهنية التي لم ترد ضمن الخدمات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة فلا مجال لخضوعها للضريبة.

---

[١] محمد خالد سلمان،" المشكلات المحاسبية والضريبية للمحاسبة عن الاستثمار العقاري"، ***مجلة الفكر المحاسبي***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، السنه السادسة عشر، اكتوبر ٢٠١٢، ص ص: ٧٩-٨١.

[٢] اشرف احمد محمد امين، "***مرجع سبق ذكره*** ، ص ١١٠.

٣- النوع الثالث: الخدمات التي تقدمها الشركات ذات الغرض الخاص :
تتولى الشركات ذات الغرض الخاص القيام بعدة مهام من اهمها

- **تحويل الاصول من المقرض الأصلي الى مقرضين اخرين" التوريق"**
- **القيام بأعمال التحصيل الدوري للمستحقات من قبل المقترضين في مواعيد استحقاقها.**
- **شراء الذمم المدينة الناشئة عن الصادرات.**

ويرى الباحث ان هذه الخدمات باعتبارها تمثل خدمات مهنية وليست من الخدمات الواردة على سبيل الحصر ولم ينص عليها القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢ المتعلقة بخدمات التشغيل للغير فإنه لامجال لإخضاعها للضريبة العامة على المبيعات.

د- مشكلة مدى خضوع نشاط توريق الاصول المالية لقانون ضريبة الدمغة [١]

في ظل اتجاه الدولة الى تشجيع الممولين على الالتزام بقوانين الضرائب والحد من التهرب الضريبي وانهاء المنازعات القائمة فقد صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل .

[١] د. حسن سيد عويس ، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص ٢١٨.

المبحث الثاني

الهيكل النظري للمدخل المحاسبي المقترح لمعالجة المشكلات الضريبية لنشاط توريق الأصول المالية.

يتمثل الهدف العام من المدخل المحاسبي المقترح في دعم نشاط التوريق ضريبياً ومعالجة المشكلات الضريبية الناشئة عند ممارسة نشاط توريق الأصول المالية ، حيث يعد نشاط التوريق أحد أدوات الوساطة المالية الهامة والمؤثرة للغاية في الحياة الاقتصادية ، ويتفرع من هذا الهدف عدة أهداف فرعية تتمثل فيما يلي :

١- تجنب حدوث الازدواج الضريبي عن ممارسة نشاط توريق الأصول المالية .

٢- مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي التي قد تنشأ عند ممارسات بعض عمليات نشاط توريق الأصول المالية .

٣- دعم الحصيلة الضريبية وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني وذلك من خلال تنشيط العديد من الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية وتنمية أوعيتها ضريبيا.

وبناء على ما تم عرضة من مشكلات ضريبية خاصة بنشاط توريق الأصول المالية في ضوء التشريع الضريبي المصري فإن الباحث يرى أن آليات تنفيذ المدخل المقترح للقضاء على تلك المشكلات تتمثل في آليات هامة تبدأ من ضرورة توافر معيار مراجعة خاص بنشاط التوريق مروراً بتوضيح مهام مراقب الحسابات عند مراجعة عمليات نشاط توريق الأصول المالية ثم تعديل النصوص الضريبية بخصوص نشاط توريق الأصول المالية وبالتالي تسهيل مهام الفاحص الضريبي :

١- استحداث معيار مراجعة خاص بنشاط توريق الأصول المالية .

٢- مراقب الحسابات .

٣- تحديث التشريع الضريبي للقضاء على المشكلات الضريبية الخاصة بنشاط توريق الأصول المالية .

٤- تطوير وتنمية مهارات الفاحص الضريبي .

الفصل الثالث
دراسة ميدانيه لإختبار مدى إيجابية تطبيق المدخل المحاسبي المقترح لمعالجة المشكلات الضريبية لنشاط توريق الأصول المالية .

مقدمه :

يسعى هذا الفصل إلى وضع مدخل محاسبي مقترح لمعالجة مشكلات المحاسبة الضريبية لنشاط توريق الأصول المالية في ضوء معايير المحاسبة وأحكام التشريع الضريبي المصري ، وسعيا نحو تحقيق ذلك فسوف يتم استخدام التحليلات الإحصائية التي يتم من خلالها اختبار فروض الدراسة ، ولذا فإن هذا الفصل يسعى إلى الإجابة على مجموعة من التساؤلات البحثية وهي ما يلي :

١- هل يوجد تأثير للمدخل المقترح في معالجة المشكلات الضريبية لنشاط توريق الأصول المالية ؟

٢- هل توجد فروق أراء عينة الدراسة حول آليات تطبيق المدخل المقترح في معالجة المشكلات الضريبية لنشاط توريق الأصول المالية ؟

وفي هذا السياق يقوم الباحث بتقسيم هذه الدراسة إلي مبحثين هما ما يلي :

- **المبحث الأول : منهجية الدراسة الميدانية .**
- **المبحث الثاني : تحليل نتائج الدراسة الميدانية .**

المبحث الأول
منهجية الدراسة الميدانية

أولا : أهداف الدراسة الميدانية :

تسعى الدراسة الميدانية إلى تحقيق هدف رئيسي وهو محاولة وضع مدخل محاسبي مقترح لمعالجة مشكلات المحاسبة الضريبية لنشاط توريق الأصول المالية في ضوء معايير المحاسبة وأحكام التشريع الضريبي المصري ، وفي ضوء هذا الهدف يمكن تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية وهي على النحو التالي :

١- التعرف على مدى وجود تأثير للمدخل المقترح في معالجة المشكلات الضريبية لنشاط توريق الأصول المالية .

٢- توضيح مدى وجود فروق أراء عينة الدراسة حول آليات تطبيق المدخل المقترح في معالجة المشكلات الضريبية لنشاط توريق الأصول المالية .

ثانيا: عينة الدراسة الميدانية :

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بمصلحة الضرائب المصرية ، ومراقبى حسابات والمحاسبين القانونين بشركات تداول الأوراق المالية، وكذلك أعضاء هيئة التدريس بكليات التجارة بالجامعات المصرية ، وبالرجوع لجداول التوزيع العشوائي عند مستوى معنوية ٥% نجد أن حجم العينة المناسب يكون ٣٨٢ مفردة ، وقد قام الباحث بتوزيع القوائم على عينة الدراسة ، وكانت الاستجابات كما يوضحها الجدول التالي :

جدول (١/٣) القوائم الموزعة على عينة الدراسة

م	البيان	عدد القوائم الموزعة	القوائم الصحيحة
١	فاحص ضريبي	١٣٦	١٠٤
٢	مراقب حسابات بشركات تداول الأوراق المالية	١٣٠	٧٠
٣	محاسب قانوني	١٠١	٨١
٤	أعضاء هيئة تدريس	١٥	١٥
	الإجمالي	٣٨٢	٢٧٠

المصدر : إعداد الباحث في ضوء النتائج الإحصائية

المبحث الثاني
تحليل نتائج الدراسة الميدانية

تمهيد :

يسعى الباحث إلى اختبار فروض الدراسة في ضوء ما تم صياغتة من أهداف للدراسة الميدانية ، حيث يتم اختبار الفروض من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية الاستدلالية ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من العناصر التي يحتويها هذا المبحث وذلك على النحو التالي :

أولا: الصدق والثبات للمتغيرات :

يمكن اختبار محاور الدراسة التي تتمثل في المتغيرات المستقلة والثابتة وذلك للتعرف على مدى صدق عينة الدراسة في الإجابة من خلال اختبارات الصدق والثبات ، وذلك كما يلي :

أ- اختبار المحاور الرئيسية :

يمكن للباحث اختبار المحاور الرئيسية لقائمة الاستبيان وذلك بما يتم التعبير عنه بالمتغيرات الرئيسية المستقلة والتابعة ، وذلك كما في الجدول التالي :

جدول (٥/٣) اختبار الصدق والثبات لمحاور الدراسة

محاور الدراسة	عبارات المحور	معامل الثبات	معامل الصدق
المشاكل الضريبية لنشاط توريق الأصول المالية	٨	٠,٩٠٣	٠,٩٥٠
المدخل المقترح	٧	٠,٩٠٨	٠,٩٥٣
آليات تطبيق المدخل المقترح	٤	٠,٧٣٦	٠,٨٥٨

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من خلال الجدول السابق ما يلي :

١- جميع معاملات الثبات المتعلقة بمحاور الدراسة مقبولة وذلك لأنها أعلى من ٥٠% ، الأمر الذي يعني أن إجابات عينة الدراسة حول عبارات هذه المحاور تتسم بالثبات ومن ثم فإنها تصلح للتحليل الاحصائي[١] .

٢- جاءت أعلى معاملات ثبات للمدخل المقترح ، مما يدل على وجود قابلية لدى عينة الدراسة حول أهمية المدخل المقترح في علاج المشاكل الضريبية لنشاط توريق الأول المالية

---

(١)

-Amir , D,. and Sonderpandian , J . , "**Complete Business Statistics**", McGraw – Hill , New York, 2002,p.66.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

بعد أن تناول الباحث الفصول الثلاثة التي احتوت عليها الدراسة ، خلص إلي مجموعه من النتائج النظرية والميدانية ، تمثلت فيما يلي:

١- يوجد العديد من المشكلات الضريبية تواجه نشاط توريق الأصول المالية.
٢- يحقق المدخل المقترح معالجة المشكلات الضريبية التي تواجه نشاط توريق الأصول المالية بالإضافة إلى أنه يؤدى إلى تجنب حدوث الازدواج الضريبي عن ممارسة نشاط توريق الأصول المالية .
٣- يعمل المدخل المقترح على مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي التي قد تنشأ عند ممارسات بعض عمليات نشاط توريق الأصول المالية .
٤- يساعد المدخل المقترح في دعم الحصيلة الضريبية وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني وذلك من خلال تنشيط العديد من الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية وتنمية أوعيتها ضريبيا.
٥- معظم أفراد عينة الدراسة من أصحاب المؤهل التعليمي البكالوريوس وذلك بنسبة مئوية ٧٦,٣% مما يعني اهتمام المسئولين بمصلحة الضرائب بالجانب التعليمي لدى العاملين لديها.
٦- تبين وجود فروق معنوية بين عينة الدراسة حول آليات تطبيق المدخل المقترح
٧- يوجد فروق معنوية بين معالجة المشاكل الضريبية لنشاط توريق الأصول المالية وفقا للمتغيرات الديموغرافية (المستوى التعليمي ، الوظيفة ، الخبرة) .
٨- يوجد فروق معنوية بين المدخل المقترح وفقا للمتغيرات الديموغرافية (المستوى التعليمي، الوظيفة ، الخبرة) .
٩- يوجد فروق معنوية بين آليات تطبيق المدخل المقترح وفقا للمتغيرات الديموغرافية (المستوى التعليمي ، الخبرة) ، بينما لا يوجد فروق معنوية بين آراء عينة الدراسة وفقا للوظيفة.
١٠- أوضحت النتائج الميدانية قبول الفرض القائل يوجد تأثير للمدخل المقترح في معالجة المشكلات الضريبية لنشاط توريق الأصول المالية .

ثانيًا: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة يوصى الباحث بالآتي :

١- بضرورة تطبيق المدخل المحاسبي المقترح لنشاط توريق الأصول المالية ، وذلك لأنه يحقق العديد من المزايا الضريبية .
٢- تحديث التشريع الضريبي للقضاء على المشكلات الضريبية الخاصة بنشاط توريق الأصول المالية.
٣- حصول الفاحص الضريبي على دورات تدريبية بخصوص نشاط توريق الأصول المستحدث وأي نشاط اقتصادي حتى يمكن ممارسة مسؤولياته بعيد عن أي تحيز أو اجتهاد شخصي معين يبعده عن الموضوعية خاصة عند فحص القيم المالية الخاضعة للتقدير الشخصي والمعدة وفقاً للتشريع الضريبي.
٤- ضرورة استحداث معيار مراجعة خاص بنشاط توريق الأصول المالية .
٥- تطوير دور مراقب الحسابات تجاه تحديات قياس قيمة توريق الأصول المالية.

قائـــــمة مراجع البحث

أولا- المراجع العربية:

(أ) الدوريات:

١. **أحمد عبد البشير صبيح ، " المشكلات المحاسبية المترتبة على توريق الديون في شركات التمويل العقاري" ، *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة* ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثالث ، المجلد الثالث،٢٠١٢.**

٢. **أمجد حسن عبدالرحمن محمد، " أثر تطبيق آليات وركائز الحوكمة في البنوك التجارية على ترشيد قرارات منح الائتمان وتوريق الديون" ، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، المجلد الثالث،٢٠١٢ .**

٣. **د. اسامه علي عبد الخالق،" المعاملة الضريبية لنشاط توريق الاصول في ظل احكام التشريع الضريبي المصري (المشكلات والحلول) Assets Securitization (التوريق-التسنيد-التحويل)"، *مجلة البحوث التجارية*، كلية الزقازيق، المجلد ٢٨،العدد الثانى،٢٠٠٦.**

٤. **د. امين عبد التواب شهيب،" المحاسبة عن عمليات التوريق وفقا للمعايير المحاسبية وفى ضوء الازمه المالية العالمية"، *مجلة افاق جديده للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنوفية، السنه الحادية والعشرون، العددين الثالث والرابع، يوليو- اكتوبر ٢٠٠٩.**

٥. **د. حسن سيد عويس ،"اطار مقترح للمعاملة الضريبية للتوريق"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى،٢٠٠٨.**

٦. **د. سيد عبدالفتاح صالح ، " إنعكاسات القياس والإفصاح المحاسبي لعمليات توريق الأصول المالية على سوق الأوراق المالية المصري" ، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الرابع، ٢٠١٠.**

٧. **د. شحاته السيد شحاته "إطار مقترح للمحاسبة عن عمليات توريق الأصول المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية – دراسة نظرية وميدانية" ، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل* ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، المجلد الثاني ، ٢٠٠٨.**

ثانيا- المراجع الأجنبية:

(A) Book:

1. **Anonymons , (2002) , " *Securitization transaction , accounting face other reviews* " , directors and trustees digest , Washington.**
2. **Tunick.B, (2005), "Abs World Atwitter Over Fasb Rules : Industry Won't Go away But Change Is A Foot – For Some, Big Change The Investment Dealers Digest", *New York*.**

3. **Marty Rosenblatt and Jim Johnson,(2002),** ***"Securitization Accounting Under FASB 125"*****, Deloitte& Touche, Second Edition.**

(B) Periodicals:

1. **Ajay Adhikari, Et.A1.,(2008) "Accounting For Securitizations : A Comparison Of SFAS 140 And Iasb 39" ,** ***Journal Of International Financial Management And Accounting*****, Vol. 19,No.1.**

(C) Others:

1. **A.L. Wharton,(2009) ,"The Effect Of Accounting Disclosures On The Securitization Market : SFAS 140 And Launch Spreads",** ***PhD in accounting*** **, Morgan State University.**
2. **Kerry D.Vandell,(2000),** ***"Securitization Of The U.S Motgage :Progress And Pitfalls With Lessons For Japan"*** **, Deloitte And Touche, October.**
3. **M.F. Parbonetti,(2013), "Privatized Return and Socialized Risk Incentives" , Securitization Accounting and the Financial Crises",** ***CITYPERC Working Paper*****, Series No. 2013-08.**
4. **Rosenblatt. M ,(2001) ,** ***"Weaning Of Gain On Sale Accounting "*** **, Deloitte&Touche.**
5. **Patricia Brieoc.,(2011), "Securitization Transparency and Failure Risk,** ***available at: http://ssrn.com*** **.**